جامعة قاصدي مرباح – ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر اكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية, علوم تسيير, علوم تجارية

الشعبة :علوم اقتصادية

التخصص: مالية و بنوك

من إعداد الطالب : غبار فتيحـــة

بعنوان:

دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات

دراسة حالة مؤسسة أجيال لبيع وتوزيع الأدوية البيطرية والمؤسسات المتعاملة معها بخميس مليانة

نوقشت بتاريخ: 2015/05/31

أمام اللجنة المكونة من:

الأستاذة: بوخلالة سهام	**(أستاذة مساعدة–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا**
الأستاذ: ناصر ضو	**(أستاذ مساعد–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا**
الأستاذ: بضياف أحمد	**(أستاذ مساعد–جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا**

السنة الجامعية: 2015/2014

الإهداء..... III

شكر وتقدير..... IV

الملخص..... V

قائمة المحتويات..... VI

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال..... VIII

قائمة الملاحق..... IX

المقدمة العامة..... أ

الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للقروض المصرفية والتمويل

تمهيد.....

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية والتمويل..... 06

المطلب الأول: مدخل للقروض المصرفية..... 07

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية..... 07

أولا: تعريف القرض المصرفي..... 07

ثانيا: وظائف القروض المصرفية..... 08

الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية..... 08

أولا: تقسيم القروض حسب النشاط الاقتصادي..... 09

ثانيا: حسب الفترة الزمنية..... 09

ثالثا: القروض من حيث نوع الضمان..... 12

رابعا: القروض من حيث عدد المقرضين..... 12

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التمويل..... 13

الفرع الأول: مفهوم التمويل وأهميته..... 13

أولا: تعريف التمويل..... 13

ثانيا: أهمية التمويل..... 13

الفرع الثاني: مصادر التمويل..... 14

أولا: التمويل قصير الأجل..... 14

ثانيا: التمويل طويل الأجل..... 15

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المصرفية والتمويل..... 17

المطلب الأول: الدراسات السابقة..... 17

1-الدراسة الأولى..... 17

2-الدراسة الثانية..... 17

3الدراسة الثالثة..... 17

4-الدراسة الرابعة..... 18

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة..... 18

1-الدراسة الأولى..... 18

2-الدراسة الثانية..... 18

3-الدراسة الثالثة..... 19

4-الدراسة الرابعة..... 19

الخلاصة..... 20

الفصل الثاني: دراسة حالة مؤسسة أجيال لبيع وتوزيع الأدوية البيطرية والمؤسسات المتعاملة معها

تمهيد..... 22

المبحث الأول: الطريقة والأدوات..... 23.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة..... 23

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة..... 23

أولا: مجتمع الدراسة..... 23

ثانيا: عينة الدراسة..... 23

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة..... 24

أولا: تحديد متغيرات الدراسة..... 24

ثانيا: قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة..... 24

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة..... 24

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة..... 24

أولا: المقابلة..... 24

ثانيا: الاستبيان..... 24

الفرع الثاني: البرامج والمعالجات المستخدمة في تحليل الاستبيان..... 25

1-التكرارات والنسب المئوية..... 25

2-المتوسط الحسابي..... 25

3-الانحراف المعياري..... 25

4-صدق المحتوى..... 25

5-صدق ثبات الأداة..... 26

5-1صدق ثبات الأداة لكل متغير..... 26

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها..... 28

المطلب الأول: عرض النتائج..... 28

أولا: محور المعلومات الشخصية..... 28

1-بيانات متعلقة بالجنس..... 28

2-بيانات متعلقة بالعمر بيانات..... 29

متعلقة بالمستوى التعليمي..... 29

4-بيانات متعلقة بسنوات الخبرة..... 30

ثانيا: نتائج الاستبيان الخاصة بالقروض المصرفية..... 30

ثالثا: نتائج الاستبيان الخاصة بالتمويل..... 32

المطلب الثاني: مناقشة النتائج..... 32

الفرع الأول: تحليل نتائج عناصر الاستبيان..... 32

أولا: تحليل محور المعلومات الشخصية..... 32

1-تحليل بيانات متعلقة بالجنس..... 33

2-تحليل بيانات متعلقة العمر..... 33

3-تحليل بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي..... 33

4-تحليل بيانات متعلقة بسنوات الخبرة..... 33

ثانيا: تحليل المحور الخاص بالقروض المصرفية..... 33

ثالثا: تحليل المحور الخاص بالتمويل..... 34

الفرع الثاني: العلاقة بين القروض المصرفية والتمويل..... 35

الخلاصة..... 36

الخاتمة العامة..... 37

قائمة المراجع..... 40

الملاحق..... 43

فهرس المحتويات..... 50

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
الجدول 1–1	الإحصائيات المتعلقة باستمارة الاستبيان	23
الجدول 1–2	صدق محتوى المتغيرين	26
الجدول 1–3	ثبات أداة الاستبيان	26
الجدول 1–4	صدق وثبات الأداة بالنسبة لكل متغير	26
الجدول 1–5	مقياس الإجابة على سلم ليكرت الثلاثي	27
الجدول 1–6	نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير القروض المصرفية	31
الجدول 1–7	نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير التمويل	32

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل 2–1	بيانات متعلقة بجنس أفراد العينة	28
الشكل 2–2	بيانات متعلقة بعمر أفراد العينة	29
الشكل 2–3	بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي	29
الشكل 2–4	بيانات متعلقة بسنوات الخبرة لأفراد العينة	30

قائمـة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
الملحق 1	الاستبيان	43
الملحق 2	مخرجات spss	45

أ – توطئة:

تسعى المؤسسة الاقتصادية لتحقيق أهدافها وغايتها وهذا بوضع برامج توضح وترسم الطريق الكفيل بتحديد وكيفية إدارة مواردها بالشكل الأمثل والرشيد، وذلك عن طريق تحديث طرق التسيير المستخدمة وهذا لإستمرارها، وأي مؤسسة تكون بدايتها عن طريق مبلغ مالي كافي لإنشائها إما يكون صاحب هذا المشروع قادر على تلبية جميع المتطلبات الخاصة بالمؤسسة وهناك من يلجأ إلى القروض المصرفية لمزاولة نشاطه.

إن القروض المصرفية تلعب دورا كبير في تمويل المؤسسات بالأموال اللازمة ولهذا نجد المؤسسات تلجأ للقروض المصرفية.

أصبحت المؤسسات تعتمد بدرجة كبيرة على القروض المصرفية إذ تلجأ لها في بداية مزاولة النشاط وهذا للانطلاق في العمل، أو تكون الحاجة لها في وسط النشاط وهذا من أجل إتمامه.

ب – طرح الإشكالية:

جاءت هذه الدراسة لتبين دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات ومن هنا يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

-إلى أي مدى تساهم القروض المصرفية في تمويل المؤسسات؟

ويمكن تجزئة الإشكالية الرئيسية إلى الإشكاليات الفرعية التالية:

ما المقصود بالقروض المصرفية؟ وما المقصود بالتمويل؟

ما مدى تأثير القروض المصرفية على تمويل المؤسسات محل الدراسة؟

ت – الفرضيات:

-تعتمد المؤسسات محل الدراسة على القروض المصرفية في تمويلها.

-هناك تأثير إيجابي للقروض المصرفية على تمويل المؤسسات محل الدراسة.

ث – مبررات اختيار البحث:

إن مبررات اختيار الموضوع تتمثل في مايلي:

- معرفة الدور الذي تلعبه القروض المصرفية في تمويل المؤسسات.
- الرغبة في التوصل إلى معرفة دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات وتجسيد دراسة ميدانية.
- القدرة التمويلية للقروض المصرفية.

ج – أهداف الدراسة وأهميتها:

- معرفة دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات محل الدراسة.
- محاولة ربط هذه الظاهرة العلمية على الواقع (الجانب الميداني) محل الدراسة.
- أما بالنسبة للأهمية فتتجلى في إبراز مصطلح القروض المصرفية وذلك من خلال تمويلها للمؤسسات وكيف تحقق لهم متطلباتهم.

ح – حدود الدراسة:

بالنسبة للحدود المكانية تم حصر الدراسة في مؤسسة أجيال لبيع وتوزيع الأدوية البيطرية والمؤسسات المتعاملة معها بخميس مليانة.

خ – منهج وأدوات الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة في هذه الدراسة وكذا الأسئلة الفرعية تم اختيار المنهج الوصفي في الجزء النظري الذي أعتبره مناسب لطبيعة ونوع الموضوع، ووصف وتشخيص ظاهرة البحث بغرض فهم الإطار النظري، كما تم استخدام المنهج التجريبي (دراسة حالة) في الجزء التطبيقي، أما الأدوات المستخدمة فتمثلت في برنامج معالج الجداول **Excel** وذلك لتجميع المعطيات من خلال الاستبيان والتي شملت عينة الدراسة مشكلة من 30 عينة، كما تم استخدام برنامج **Spss** لحساب بعض المؤشرات الإحصائية.

د – مرجعية الدراسة:

تم في هذه الدراسة استخدام مجموعة من المراجع الممكنة لحل إشكالية الدراسة، وذلك لتوفير معلومات لا بأس بها تشمل متغيرات الدراسة، حيث تم الاعتماد على المراجع باللغة العربية ومن بين المصادر تم استخدام الانترنيت والملتقيات.

ذ – صعوبات الدراسة:

يمكن حصر الصعوبات التي واجهتها أثناء إعداد البحث فيما يلي:

- صعوبة إجراء الدراسة التطبيقية للبحث بطريقة تتناسب مع تطلعات الباحث وذلك من خلال عدم استطاعتي للتوصل إلى جميع المؤسسات.
- صعوبة الحصول على المعلومات المتعلقة بالقروض المصرفية المحصلين عليها، إذ كانوا معظم مسيري المؤسسات يتحلون بنوع من السرية.

ر – هيكل الدراسة:

قصد الإلمام بأهم الجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة على الإشكالية المطروحة والفرضيات الموضوعة تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي كما يلي:

الفصل الأول: يتناول هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بالقروض المصرفية، وتم التطرق أيضا إلى المفاهيم الخاصة بالتمويل وجاء كل هذا في المبحث الأول، أما المبحث الثاني تم التطرق إلى ذكر دراسات سابقة شبيهة بمتغيرات الدراسة.

الفصل الثاني: وفي هذا الفصل قمت بإظهار مجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى البرامج والأدوات المستخدمة في حل إشكالية الموضوع من خلال أداتي الاستبيان والمقابلة لمعرفة دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات.

تمهيد:

تعتبر القروض المصرفية أداة مهمة في التطور بالنسبة للبلاد وهي بمثابة ممول للأفراد والمؤسسات بالأموال اللازمة.

وعليه أصبح من الضروري زيادة الاهتمام بالقروض المصرفية لما لها من تأثير على الاقتصاد، لهذا تم في هذا الفصل التزويد بالإطار النظري للقروض المصرفية ودورها في تمويل المؤسسات من خلال مفهومه، وبعض الدراسات السابقة وسيكون هيكل هذا الفصل كما يلي:

- **المبحث الأول:** مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية والتمويل.
- **المبحث الثاني:** عرض الدراسات السابقة للقروض المصرفية والتمويل.

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية والتمويل

يلعب القرض دورا حاسما ومهما في التطور الاقتصادي للبلاد، لأنه الوسيلة المناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة.

المطلب الأول: مدخل للقروض المصرفية

يقوم المصرف بعدة أعمال من أهمها عملية منح القروض المصرفية للعملاء، والتي بدورها تقوم بعدة وظائف سوف نتطرق إليها

الفرع الأول: مفهوم القروض المصرفية

أولا: تعريف القرض المصرفي

1 -القروض المصرفية عبارة عن تسهيلات ائتمانية مباشرة تُمنح إلى عملاء البنك، وذلك بموجب اتفاق بين البنك والمقترض، والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل احتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد، ويتم الاتفاق مع العميل على طريقة سداد مبلغ القرض، بالإضافة إلى الفوائد والعمولات.[1]

2 -كما تعرف القروض المصرفية على أنها الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها، والمصاريف في تواريخ محددة.[2]

3 -وتعرف أيضا على أنها التبادل الحالي للبضائع والممتلكات (أو الحقوق فيها) مقابل دفع القيمة المساوية لها، والمتفق عليها في المستقبل.[3]

---

[1] خالد أمين عبد الله، **إدارة العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، عمان ، الطبعة ، 2006، ص186.
[2] عبد الحميد عبد المطلب، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر،2000، ص103.
[3] فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن النوري**إدارة البنوك**، دار وائل للنشر، 2000، ص123.

4 -ويمكن تعريف القرض المصرفي بأنه عقد يتعهد بمقتضاه المقرض -البنك- أن يسلم عميله مبلغا من النقود أو يقيده في حسابه، وذلك مقابل التزام العميل برد هذا المبلغ عند حلول الأجل المتفق عليه، بالإضافة إلى عوائد القرض.[1]

ثانيا: وظائف القروض المصرفية

في الحياة الاقتصادية أهمية كبيرة للقروض المصرفية، إذ لها دور في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية، وهي تمثل كذلك الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود، أو من كمية وسائل الدفع، ويمكننا تحديد وظائف وأغراض القروض الأساسية فيما يلي:[2]

1 -**وظيفة الإنتاج:** تستوجب احتياجات الاستثمار الإنتاجي في الاقتصاد توفير قدر كبير من رؤوس الأموال، ونتيجة لصعوبات توفير هذا القدر من الادخارات والاستثمارات الفردية، فإن اللجوء إلى المصارف والمؤسسات المالية بهدف الحصول على القروض أصبح أمرا طبيعيا و ضروريا لأجل تمويل العمليات الإنتاجية والاستثمارية بمختلف أنواعها.

2 -**وظيفة تمويل الاستهلاك:** المقصود بها حصول المستهلكين على السلع الاستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل ائتمانها، كما أن الائتمان الاستهلاكي يساهم في زيادة رقعة السوق.

3 -**وظيفة تسوية المبادلات:** تظهر أهمية قيام القروض بوظيفة تسوية المبادلات، وإبراء الذمم من خلال مكونات عرض النقود ووسائل الدفع في المجتمع، فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع من إجمالي مكونات عرض النقد، يعني استخدام الائتمان بصورة واسعة في تسوية المبادلات، وإبراء الذمم بين الأطراف المختلفة، كما أن قيام المصارف بخلق الودائع استخدام أدوات الائتمان الأخرى من أوراق مالية وكمبيالات ساعد كثيرا على تسهيل عمليات المبادلة وتوسيع حجمها.[3]

الفرع الثاني: أنواع القروض المصرفية

تختلف القروض على حسب آجالها وتبعا للمقترضين والأغراض التي تستخدم فيها، والضمانات المقدمة.

---

[1] محمد على محمد أحمد البنا، **القرض المصرفي**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة1، 2006، ص452.
[2] ناظم محمد نوري الشمري، **النقود والمصارف**، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الجمهورية العراقية،1987، ص111.
[3] ناظم محمد نوري، مرجع سبق ذكره، ص112.

أولا: تقسيم القروض حسب النشاط الاقتصادي[1]

1 - **القروض الاستهلاكية**: وتستخدم في الحصول على السلع للاستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل، أو تصفية لبعض ممتلكاته.

2 - **القروض الإنتاجية**: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابتة للمشروع، كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل شراء أدوات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج، ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الاقتصادية في المجتمع، وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية.

3 - **القروض التجارية**: هي تلك القروض الممنوحة لآجال قصيرة إلى المزارعين والمنتجين والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية وطابعهما موسمي.

4 - **القروض الاستثمارية**: تمنح القروض الاستثمارية لبنوك الاستثمار، وشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في سندات، وأسهم جديدة، وتمنح القروض الاستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية، وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.[2]

ثانيا: حسب الفترة الزمنية

يعتبر هذا التقسيم أساسي، حيث يتم خلاله تقسيم القروض حسب الفترة أو الأجل إلى قصير متوسط، وطويل الأجل.

1 -**القرض قصيرة الأجل (الموجهة لتمويل النشاطات الاستغلالية)**: نشاطات الاستغلال هي النشاطات التي تقوم بها المؤسسات خلال دورة الاستغلال، ومن ميزاتها أنها تتكرر باستمرار، فهي تحتاج إلى

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص114.
[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره ، ص115- 116.

نوع معين يتلاءم مع هذه الطبيعة، والقروض قصيرة الأجل مدتها تتراوح ما بين شهر وسنة، يمكننا تصنيفها إلى:[1]

1 4 - **القروض العامة:** سميت بالعامة كونها موجهة لتمويل أصول متداولة إجمالية ليست لتمويل أصل معين، وتلجأ المؤسسات عادة لمثل هذه القروض لمواجهة صعوبات مالية مؤقتة، ويمكن تلخيص هذه القروض فيما يلي:

أ- تسهيلات الصندوق: عبارة عن مساهمة بنكية هدفها معالجة الاختلا لات في الخزينة حيث تكون هذه الأخيرة مؤقتة.

ب- السحب على المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لصالح الزبون لكي يكون مدينا في حدود مبلغ معين وفي فترة زمنية أطول نسبيا من النوع السابق قد تصل إلى سنة.

ت- قروض موسمية: تنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه.

ث- قروض الربط: عبارة عن قروض تمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية.

1 2 - **القروض الخاصة:** توجه لتمويل أصل معين من الأصول المتداولة، وهناك ثلاثة أنواع من القروض الخاصة:

أ- تسبيقات على البضائع: تعتبر قروض تقدم إلى الزبون لتمويل معين، أو الحصول مقابل ذلك على بضائع كضمان للقروض.

ب- تسبيقات على الصفقات العمومية: عبارة عن اتفاقيات أشغال لفائدة السلطات العمومية ممثلة في الإدارة المركزية، الوزارات، الجماعات المحلية، أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري من جهة، والمقاولين والموردين من جهة أخرى.

ت- الخصم التجاري: وتتمثل عملية الخصم التجاري في قيام البنك بشراء الورقة التجارية من حاملها قبل تاريخ الاستحقاق.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون،2000، ص55- 59.

1 3 - **قروض بالالتزام:** يتمثل في الضمان الذي يقدمه له لتمكينه من الحصول على الأموال، يمكن التمييز بين ثلاثة أشكال:

أ- الضمان الاحتياطي: البنك يضمن تنفيذ الالتزامات التي قبل بها.

ب- الكفالة: عبارة عن التزام مكتوب من طرف البنك يتعهد بموجبه تسديد الدين الموجود على عاتق المدين في حالة عدم قدرته على الالتزام بتسديد دينه.

ت- القبول: في هذا النوع من القروض يلتزم البنك بتسديد الدين.[1]

2 - القروض المتوسطة الأجل (قروض استثمارية)[2]:

توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز ع دد استعمالها 07 سنوات مثل: الآلات، والمعدات، ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة... ونظرا لطول هذه المدة فإن البنك يكون معرضا لخطر تجميد الأموال.

2 4 - **القروض القابلة التعبئة:** تعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى، أو لدى البنك المركزي، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه.

2 2 - **القروض غير القابلة للتعبئة:** تعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي، وبالتالي فإنه يكون مجبرا على انتظار سداد المقترض لهذا القرض.

3 - القروض طويلة الأجل[3]

تلجأ المؤسسة التي تقوم باستثمارات طويلة إلى البنوك لتمويل هذه العمليات نظرا للمبالغ الكبيرة التي لا يمكن أن تعبئها لوحدها، وكذلك نظرا لمدة الاستثمار، وفترات الانتظار الطويلة قبل البدء في الحصول على عوائد.

---

[1] صلاح الدين حسن السيسي، **إدارة الأموال وخدمات المصارف**، دار الوسام، بيروت، 1998، ص25.
[2] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص74- 75.
[3] الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص75- 76.

والقروض طويلة الأجل تفوق في الغالب 07 سنوات، ويمكن أن تمتد أحيانا إلى غاية 20 سنة، وهي تمول نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني....).

ثالثا: القروض من حيث نوع الضمان[1]

1 –قروض مضمونة: وهي التي يقدم مقابلها ضمانات، وبالتالي تنقسم إلى:

1 1 - **قروض بضمان شخصي**: وتمنح دون ضمان عيني، بل يعتمد البنك على مكانة المركز المالي للعميل.

1 2 - **قروض بضمان عيني**: وقد تكون قروض بضمان بضائع، تودع لدى البنك كتأمين للقرض، أو قروض بضمان الأوراق المالية، يودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون سهلة التداول، أو قروض بضمان كمبيالات،

2– قروض غير مضمونة:

ويكتفي فيها بوعد المقترض بالدفع، إذ لا يقدم عندها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض، يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الائتماني للعميل، ومن مقدرته على الوفاء في الوقت المحدد، وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

رابعا: القروض من حيث عدد المقرضين[2]

1 -**قروض يقدمها بنك واحد** : الأصل في هذه القروض أن يقدمها بنك واحد، فيفضل البنك أن يقوم وحده بمنح القرض، وذلك بهدف الاستفادة الكاملة من الفوائد المتفق عليها.

2 -**القروض المجمعة**: يعرف القرض المجمع على أنه قرض كبير نسبيا بتأمينه بالنيابة عن المقترض، وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقرضة، وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كبيرة.

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص116، 117.
[2] عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمدة جودة،**إدارة الائتمان**، دار وائل للنشر، 1999، ص109- 110.

المطلب الثاني: مفاهيم أساسية حول التمويل

للتمويل مفاهيم متعددة بتعدد الزوايا التي ينظر منها إليه، كما يحظى بأهمية كبيرة على المستوى الاقتصادي، وسوف نتطرق إلى كل منها كما يلي:

الفرع الأول: مفهوم التمويل وأهميته

أولا: تعريف التمويل

1 – الكاتب "بيش" عرف التمويل على أنه الإمداد بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها.

2 –كما يعرف التمويل أيضا على أنه أحد مجالات المعرفة تختص به الإدارة المالية، وهو نابع من رغبة الأفراد لتحقيق أقصى حد ممكن من الرفاهية.[1]

3 –ويعرف التمويل بشكل عام على أنه التدفقات النقدية والمالية المختلفة لصالح الأفراد، والمؤسسات، والدولة، والخارج بغرض إنتاجي استهلاكي ويستند لمصدرين. الأول عبارة عن موارد نقدية معروضة ناتجة عن ادخارات في شكل توظيفات سائلة أو ثابتة، والثاني مصدره مختلف المؤسسات المالية المصرفية.[2]

ثانيا: أهمية التمويل

مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى التمويل لكي تنموا وتواصل حياتها، حيث يعتبر التمويل بمثابة الدم الجاري للمشروع، ومن هنا نستطيع القول أن التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية وذلك عن طريق:

- توفير رؤوس الأموال اللازمة لإنجاز المشاريع التي يترتب عليها توفير مناصب شغل جديدة تقضي على البطالة.
- تحقيق التنمية الاقتصادية للبلاد.
- تحقيق الأهداف المسطرة من طرف الدولة.
- تحقيق الرفاهية لأفراد المجتمع عن طريق تحسين الوضعية المعيشية لهم (توفير السكن، العمل، الصحة....)

[1] www.acc4arba.com

[2] خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، مداخلة، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الملتقة الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حسيبة بن بوعلي، الشلف.

الفرع الثاني: مصادر التمويل

يشكل التمويل نقطة بداية لأي نشاط، وعلى هذا الأساس لا بد أن تتم العملية التمويلية على أكمل وجه، وذلك بالبحث عن المصادر التمويلية المثلى.

أولا: التمويل قصير الأجل

1-**التمويل التلقائي**: يتفرع إلى:

1 1 - **الائتمان التجاري:** هو ائتمان قصير الأجل يمنحه المورد على المشرع للقيام بشراء خامات أو بضائع جاهزة بغرض تصنيعها أو إعادة بيعها، وقد يكون ائتمان متوسط أو طويل الأجل في حالة شراء الأصول الثابتة.[1]

1 2 - **مصادر أخرى للتمويل التلقائي** : تحصل الشركات على تمويل تلقائي ذات دلالة على بند المستحقات الأخرى، حيث يظهر هذا البند بجانب الخصوم المتداولة، ولا يحمل أي معدل فائدة صريح أو اسمي.

2 - **التمويل التفاوضي:** لا يعتبر مثل هذا النوع من التمويل المتاح تلقائيا بالنسبة للشركة مثل الائتمان التجاري، ولكنه يستلزم ترتيبات معينة عادة من قبل طرف ثالث كالبنك وأهم أنواعه هي:

2 1 - **الائتمان المصرفي:** قد تكون القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها الشركة متبوعة بضمان أو بدون ضمان.

تمنح القروض المصرفية لفترة لا تتجاوز عام، وقد تكون في شكل خط ائتمان أو ترتيبات خاصة بقرض واحد.[2]

2 2 - **الأوراق التجارية:** تستطيع الشركات القوية أن تحصل على التمويل القصير الأجل مقابل إصدار سندات قصيرة الأجل لا تتجاوز مدتها 270 يوم. تباع هذه الأوراق التجارية بخصم من القيمة الاسمية.

2 3 - **القروض من الموردين:** قد يمنح الموردون قروضا للمستثمرين بالإضافة إلى الائتمان التجاري.[3]

[1] سمير محمد عبد العزيز، **اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية،1997، ص134.
[2] عبد الغفار حنفي، **أساسيات التمويل والإدارة المالية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية،2002، ص416.
[3] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص423.

ثانيا: التمويل طويل الأجل

1-التمويل عن طريق الأسهم العادية:

1 1 - **مفهوم الأسهم العادية:** تمثل حقوق الملكية العادية أو حصة الشركاء، أو الملاك المصدر الأول للأموال في المشروعات الجديدة، وفي ذات الوقت يشكل المصدر الأساسي للأموال في الشركات الجديدة.

2 - التمويل عن طريق الأسهم الممتازة:

2 1 -مفهوم السهم الممتاز:

السهم الممتاز عبارة عن صك ملكية يجمع بين خصائص السهم العادي والسند [1]

3 - التمويل عن طريق السندات:

3 1 -مفهوم السندات:

تمثل السندات صكوك مديونية تصدرها المؤسسات وتصدرها الحكومات المركزية والمحلية، فضلا عن الهيئات شبه الحكومية، ولكل منها سماته المتميزة[2].

4 - التمويل بالاستئجار:

4 1 -مفهوم التمويل بالاستئجار:

التمويل التأجيري هو أسلوب من أساليب التمويل، يقوم بمقتضاه الممول (المؤجر) بشراء أصل رأسمالي يتم تحديده، ووضع مواصفاته بمعرفة المستأجر الذي يتسلم الأصل من المورد على أن يقوم بأداء قيمة إيجارية محددة للمؤجر كل فترة زمنية مقابل استخدام وتشغيل هذا الأصل.

4 2 -أشكال التمويل بالاستئجار:

[1] منير إبراهيم الهندي، **أساسيات الاستثمار**، منشآت المعارف للتوزيع، الإسكندرية، الطبعة2، 2006، ص6.
[2] منير إبراهيم الهندي، مرجع سابق، ص5.

أ – **البيع ثم الاستئجار:** في هذه الحالة تقوم الشركة التي تملك أرضا أو مباني أو معدات ببيع إحدى هذه الأصول إلى مؤسسة مالية، وفي الوقت نفسه توقع اتفاقية مع هذه المؤسسة لاستئجار هذا الأصل، وإبقائه عند الشركة لفترة معينة من الزمن وتحت شروط معينة.

ويلاحظ أن الشركة البائعة (المستأجرة) تستلم قيمة البيع (أي تحصل على التمويل) من المؤسسة المشترية (المؤجرة)، وفي نفس الوقت ستبقي الأصل المباع عندها لاستخدامه.[1]

ب –**التأجير التشغيلي:** أو ما يسمى باستئجار الخدمة، حيث يشمل هذا النوع من الاستئجار التمويل وخدمات الصيانة، حيث نجد أن:

- استئجار الخدمة تشمل الأجهزة كالحاسبات، الأجهزة المكتبية، السيارات، والروافع...إلخ
- يتولى المؤجر عادة صيانة وخدمة الجهاز
- يتم الاتفاق كتابة على استئجار الأصل
- عادة ينص على شرط إلغاء العقد[2]

ت –**التأجير التمويلي:** إن عملية التأجير التمويلي البحت هو الاستئجار الذي لا يتضمن خدمات الصيانة، ولا يمكن إلغاؤه من قبل المستأجر، والذي يستهلك قيمة المعدات المستأجرة بكاملها، أي أن الأقساط التي يدفعها المستأجر تساوي في مجمل قيمة المعدات المستأجرة ويتميز بما يلي:

- تختار الشركة الأصل التي هي بحاجة إلى استخدامه، وتتفاوض مع صانع أو مورد هذا الأصل على قيمة شراء وشروط سليمة.
- تتصل هذه الشركة ببنك (أو شركة مؤجرة)، وتتفق معه بعقد على أن يشتري البنك هذا الأصل من المورد، وأن يؤجره للشركة مباشرة، وبهذا تحصل الشركة على الأصل أو تدفع مقابل ذلك الإيجار إلى البنك.

[1] سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة1، 2001، ص74.
[2] عبد الغفار حنفي، مرجع سابق، ص483.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة حول القروض المصرفية والتمويل

بالنسبة لموضوع الدراسة فإنه كان من الصعب إيجاد دراسة صيغت بنفس العنوان إلا أنه هناك العديد من الدراسات التي تطرقت إلى متغيرات هذه الدراسة، واشتركت في استعمال المنهج الوصفي في الجانب النظري.

المطلب الأول: الدراسات السابقة

1-الدراسة الأولى: سعدية وسام "دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، مذكرة ماستر، جامعة بسكرة، تخصص مالية ونقود، السنة الجامعية 2012-2013.

تهدف هذه الدراسة إلى عرض الإطار المفاهمي للمؤسسات ومحاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل هذه المؤسسات قطاع بذاته وكذا التعرف على واقع المؤسسات في الاقتصاد الجزائري من خلال دورها وأهميتها في التنمية الاقتصادية، واقترحت هذه الدراسة التوصيات التالية:

تعزيز موقع ومكانة المؤسسات في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها بالخدمات والتخصصات.

2-الدراسة الثانية: محسن عواطف "إشكالية التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر" . أطروحة ماجيستير،جامعة ورقلة، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة الجامعية2008 م.

وتهدف هذه الدراسة الوقوع على واقع التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذا تحديد أهم الصعوبات والعوائق المصرفية التي حالت دون الارتقاء بهاته المؤسسات بالجزائر وتقييم السياسات المصرفية من جانب تمويل هاته المؤسسات وذلك من خلال اعتماد الباحث على منهج دراسة الحالة الذي يعتمد على جمع البيانات والمعلومات التي تساعد على الوصف الدقيق للمشكلة وتحليلها للوصول إلى نتائج دقيقة وكذا المنهج المقارن.

توصلت هذه الدراسة إلى توصيات أهمها:

ضرورة إنشاء هيئات محلية تختص برعاية شؤون المؤسسات الصغير والمتوسطة، وتحديد الجهاز المصرفي لضمان استمرارية وتطور المؤسسات.

3-الدراسة الثالثة: لخضر معيوف "وسائل التمويل في المؤسسة ومعايير المفاضلة بينهما" أطروحة ماستر، جامعة خميس مليانة، فرع العلوم الاقتصادية، تخصص بنوك وتأمينات، السنة الجامعية 2008-2009 م.

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أهم وسائل التمويل التي تحتاجها المؤسسة الاقتصادية في ممارسة نشاطها وكذا دور الوظيفة المالية.

وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العلاقة بين الأموال والمؤسسة كالعلاقة بين الروح والجسد فبدون أموال لا تكون هناك مؤسسة، لا استثمار، لا تطور ولا عمل ولا ربح ولهذا فالأموال هي القاعدة الذي ترتكز عليها المؤسسة.

4-الدراسة الرابعة: صكصك أمين "القرض الإيجاري فرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، تخصص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، السنة الجامعية 2011-2012 م.

وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح وتعريف القرض بالإيجار وما هي التحفيزات والتسهيلات المصاحبة له التي يبحث عنها أي مقاول لدى دراسته لفكرة إنشاء مؤسسة صغيرة أو متوسطة وذلك من خلال اعتماد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي من اجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا منهج دراسة الحالة الذي اعتمد عليه الطالب في الجانب التطبيقي وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المنهجية المتمثلة في الملاحظة، المقابلة والإحصائيات المتحصل عليها من المؤسسة، وتبين من خلال هذه الدراسة تنمية المؤسسات وتطويرها يخلق تنمية مستدامة للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: تقييم الدراسات السابقة

بعد عرض ملخص الدراسات السابقة سنحاول في هذا الجزء عرض تقييم عام حول هذه الدراسات.

1. **الدراسة الأولى**: تبين أن هذه الدراسة احتوت على متغير البنوك التجارية وتمويلها للمؤسسات وهذا ما أدى إلى إسقاط الدراسة على بنك الفلاحة والتنمية الريفية، حيث أن (سعدية وسام) قامت باختيار البنوك التجارية كممول للمؤسسات بينما في هذه الدراسة فهي ربط القروض المصرفي بالتمويل.

2. **الدراسة الثانية**: بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على موضوع التمويل إلا أنه درست إشكالية مؤسسة في فترة قصيرة، وكانت دراسة (محسن عواطف) ربطت التمويل وإشكالياته، بينما في الدراسة الحالية تم ربط القرض المصرفية بالتمويل.

3.الدراسة الثالثة: بالرغم من أن هذه الدراسة احتوت على وسائل التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا المعايير التي تتم المفاضلة بينهما، حيث ربط (لخضر معيوف) في دراسته التمويل بوسائل المفاضلة، بينما في العمل سيتم ربط القروض المصرفية بالتمويل.

4.الدراسة الرابعة: في هذه الدراسة تمت الإشارة إلى القرض الإيجاري الذي يبحث عنه أي مقاول لدى دراسته لفكرة إنشاء مؤسسة، حيث أن (صكصك أمين) رأى أن القرض الإيجاري أنه فرصة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث ربطه بها، أما في هذا العمل تمت دراسة العلاقة بين القروض المصرفية بالتمويل.

خلاصة الفصل:

من خلال ما جاء في هذا الفصل تم التطرق في المطلب الأول إلى مفاهيم أساسية حول القروض المصرفية وهي تلك الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد المؤسسات والأفراد بالأموال، وأيضا وظائف القروض المصرفية المحددة حيث المفهوم ثم تم التعرض إلى أنواعها، أما في المطلب الثاني تم التطرق إلى مفهوم التمويل والمتمثل في وسيلة لتعبئة الموارد الحقيقية القائمة وتوفير المبالغ النقدية اللازمة لدعم المشاريع، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى مجموعة من الدراسات السابقة تشترك في متغيرات موضوع الدراسة والتطرق إلى أوجه الشبه و الإختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة، وهذا من أجل تسهيل حل إشكالية الدراسة والتي سيتم التطرق إليها من خلال الفصل الثاني والذي سيتم فيه دراسة حالة مؤسسة أجيال لبيع وتوزيع الأدوية البيطرية والمؤسسات المتعاملة معها– خميس مليانة – .

تمهيد:

بعد الدراسة النظرية لهذا البحث والمتمثلة في الفصل السابق سنقوم عقب هذا الفصل بإسقاط الجانب النظري على الواقع وذلك بإجراء دراسة ميدانية على مؤسسة أجيال لبيع وتوزيع الأدوية البيطرية والمؤسسات المتعاملة معها – بخميس مليانة– وهذا لمحاولة إبراز الجوانب المتعلقة بموضوع دراستنا.

إن بحثنا المتعلق بدور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات، مثل أي بحث علمي، يتطلب تحديد الإطار المنهجي للدراسة الميدانية، طالما هذا الإطار يعتبر الأساس لتنظيم المعلومات وهذا من أجل الوصول إلى النتائج عن طريق البحث عن الحقائق، كما أنه يسمح بدراسة الموضوع بطريقة سهلة وواضحة.

وفي هذا الصدد سيتم التطرق إلى العناصر التالية:

- التطرق لمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة للأدوات والبرامج المستخدمة.
- عرض نتائج الاستبيان ثم تحليلها.
- وفي الأخير سيتم التطرق للفرضيات وذكر النتائج والتوصيات.

المبحث الأول: الطرق والأدوات

تنشط مؤسسة أجيال المتواجدة بخميس مليانة ولاية عين الدفلى في مجال بيع وتوزيع الأدوية البيطرية. وهي تتعامل مع مؤسسات كثيرة ومختلفة.

المطلب الأول: الطرق المستخدمة

سيتم في هذا المطلب شرح عينة ومجتمع الدراسة والتي اعتمدناها لحل إشكالية بحثنا عن طريق استخدام أداة البحث (المقابلة، الاستبيان) إضافة إلى جميع الأدوات والبرامج المستخدمة في هاته الدراسة.

الفرع الأول: مجتمع وعينة الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض مجتمع وعينة الدراسة كطريقة لتسهيل إشكالية الدراسة.

أولا: مجتمع الدراسة

عند اختيارنا لمجتمع الدراسة لم نضع أي شرط أساسي لقيامنا لعملية البحث على حل لإشكالية الدراسة دون تحديد (الجنس، السن)

كان الغرض من شمول مجتمع الدراسة دون تحديد شروط معينة، هو مدى فهم مسيري المؤسسات وعمال إداراتها للقروض المصرفية ودورها في تمويل مؤسساتهم، وذلك من خلال الفهم النظري لها.

ثانيا: عينة الدراسة

تم اختيار عينة من مجتمع الدراسة مشكلة من (30) وتم تحديد عينة الدراسة من خلال الاستمارات الموزعة وكما هو موضح في الجدول والذي يبين الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان.

جدول (1-1): الإحصائيات المتعلقة باستمارات الاستبيان

البيان	التكرار	النسبة المئوية
الاستمارات الموزعة	**30**	**1.00**
الاستمارات المسترجعة	**30**	**1.00**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على برنامج **Excel**

أولا: مجتمع الدراسة

عند اختيارنا لمجتمع الدراسة لم نضع أي شرط أساسي لقيامنا لعملية البحث على حل لإشكالية الدراسة دون تحديد (الجنس، السن)

الفرع الثاني: متغيرات الدراسة

سيتم في هذا الجزء عرض متغيرات الدراسة والطرق والمراحل المستخدمة لحل الإشكالية.

أولا: تحديد متغيرات الدراسة

القروض المصرفية:

وتعتبر القروض المصرفية في هذه الدراسة عبارة عن متغير مستقل وسنحاول دراسة دورها على المؤسسات محل الدراسة.

التمويل:

يعتبر التمويل متغير تابع في هذه الدراسة وسنحاول دراسة تأثيره على المؤسسات.

ثانيا: قياس وطريقة جمع متغيرات الدراسة

سيتم في هذا البحث بقياس وتحديد طريقة جمع متغيرات الدراسة من خلال الوقوف على مدى لجوء المؤسسات محل الدراسة للمتغير المستقل، وذلك من خلال استعمال الاستبيان كأداة من أدوات البحث، وسيتم التحليل من خلال استخدام البرامج والأدوات الإحصائية، وتحليل العناصر الخاصة بالتمويل.

المطلب الثاني: الأدوات والبرامج المستخدمة

سيتم في هذا الجزء عرض الأداة المستخدمة لمعرفة مدى لجوء المؤسسات محل الدراسة للقروض المصرفية، بالإضافة إلى البرامج المستخدمة لتسهيل تحليل عناصر الأداة المستخدمة ومدى صدقها من خلال الأسئلة المطروحة.

الفرع الأول: الأدوات المستخدمة

أولا: المقابلة

وقد تم الاعتماد على عملية المقابلة كأداة من أدوات البحث العلمي قصد معرفة وجود مسيرين يفهمون الجانب النظري للقروض المصرفية.

ثانيا: الاستبيان

جاءت استمارة الاستبيان متضمنة (17) سؤال [1] حيث كانت من الأسئلة المغلقة والتي تحتمل إجابة واحدة وقد تم الاعتماد على هذا النوع من الأسئلة في إعداد وتصميم استمارة الاستبيان، لضمان السهولة والدقة في الإجابة.

المحور الأول: تضمن معلومات شخصية تتعلق بالمستوجب، وذلك فيما يخص الجنس، العمر، المستوى التعليمي و سنوات الخبرة.

المحور الثاني: اشتمل على أسئلة تعلقت بموضوع القروض المصرفية، وذلك عن لمعرفة مدى فهم المستجوبين للقروض المصرفية، ومدى وعيهم بأهميتها واللجوء إليها، وتم تلخيص الأسئلة الخاصة بهذا المحور في تسعة أسئلة فقط.

المحور الثالث: خصص للتساؤل عن التمويل، وتم تلخيصه في ثمانية أسئلة.

الفرع الثاني: البرامج والمعالجات المستخدمة في تحليل الاستبيان

بغية تسهيل عملية التحليل وعقب التحصيل النهائي لاستمارات الاستبيان، تم تجميع البيانات المحصلة وتفريغها في كل من برنامج **Excel** وبرنامج **Spss** وذلك حسب طبيعة المعلومة.

فيما يخص جمع وتبويب المعلومات التي تخص عينة الدراسة، تم إعداد مجموعة من جداول تم استخلاصها بالإعتماد على البرامج المذكورة سابقا، وبنفس البرامج تم تمثيل تلك الجداول في أشكال تعطي وضوحا أكثر وتسهل عمليتي الملاحظة والتحليل من خلال الأدوات الإحصائية التالية:

1 -**التكرارات والنسب المئوية**: بغية التفريق بين فئات العينة، بناءا على المعلومات الشخصية لأفرادها ومعرفة توجه إجابات أفراد العينة إلى إجمالي العينة.

2 -**المتوسط الحسابي**: باعتباره أحد مقاييس النزعة المركزية، تم استعمال المتوسط الحسابي لمعرفة الاتجاه العام لإجابات أفراد عينة الدراسة.

3 -**الانحراف المعياري**: لمعرفة تشتت القيم عن المتوسط الحسابي، وتم احتساب الانحراف المعياري لكل متغير.

4 -**صدق المحتوى**: سيتم من خلال هذا الجزء عرض صدق محتوى هذه الدراسة من خلال عرض درجة الارتباط ومدى وجود دلالة إحصائية لهذا الإرتباط وجميع العناصر لمتغير القروض المصرفية و لمتغير التمويل،

[1] الملحق 1

وسيتم تقسيمها إلى جزئين، وبعدها نقوم بدراسة صدق المحتوى من خلال دراسة ارتباط ودلالة إحصائية بين كل متغير و المتغيرين فيما بينهما، وسيتم عرض كل هذا من خلال الجداول التالية:

الجدول (1-2) يوضح صدق المحتوى الخاص بالمتغيرين القروض المصرفية والتمويل

المتغير		
متغير القروض المصرفية	Corrélation de pearson	.761
	Sig.(bilatérale)	.000
متغير التمويل	Corrélation de pearson	.761
	Sig.(bilateral)	.000

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على البرنامج الإحصائي **Spss**

نلاحظ من الجدول أن العلاقة بين المتغيرين طردية وذات دلالة إحصائية عالية جدا حيث أن قيمة المعنوية هي 0.000 وهي أقل من و 0.01 أي وجود دلالة إحصائية لعلاقة الارتباط عند مستوى ودلالة و 1%.

-صدق ثبات الأداة:

للحكم على دقة القياس من خلال تحديد ثبات أداة القياس المتمثلة بالاستبيان، تم اختيار مدى صدق الاستبيان باستخدام معامل الارتباط ألفا بالنسبة لاستمارة الاستبيان.

الجدول (1-3) ثبات أداة الاستبيان

N of Items	Alpha
17	**.8126**

وقد بلغ معامل ثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة وللاستبيان بشكل عام 81.26 %، وهي نسبة تدل على مستوى عال من ثبات لأداة القياس.

-ثبات الأداة بالنسبة لكل متغير:

جدول (1-4): صدق وثبات الأداة بالنسبة لكل متغير

المتغير	Alpha
القروض المصرفية	**% 63.35**
التمويل	**% 69.35**

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على البرنامج الإحصائي **Spss**

وقد تراوح معامل الثبات ألفا لأفراد العينة كوحدة واحدة لكل متغير (63.35% و 69.35%) وهاته النسبة تدل على مستوى مقبول من الصدق لأداة القياس بالنسبة بكل متغير.

كما تم وضع سلم ترتيبي بالأرقام لكل احتمال أو إجابة من العناصر الموجودة في المحور الثاني والثالث لإعطاء الوسط الحسابي مدلولا باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية وذلك للإستفادة منها فيما بعد في التحليل، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول (1-5): مقياس الإجابة على سلم ريكرت الثلاثي

التصنيف	موافق	محايد	غير موافق
الدرجة	3	2	1

المصدر: من إعداد الباحثة

وطبقا للجدول أعلاه فإن:

المدى = 3-1= 2 (أعلى قيمة مطروح منها أقل قيمة).

طول المدى = 3/2 = 0.66 (طول المدى = المدى / عدد الدرجات)

وتم إضافة العدد 0.66 إلى أقل درجة في المقياس، أي 1، من أجل وضع الحد الأعلى.

وكانت الحدود كما يلي:

من 1 إلى 1.66 .....غير موافق.

من 1.66 إلى 2.33 .....محايد.

من 2.33 إلى 3 .....موافق.

أما بالنسبة للوسط الحسابي المعتمد يمثل 2 (درجتين)، والذي استخرج من المعادلة (مجموع القيم / عددها) (1+2+3/3=2).

المبحث الثاني: عرض النتائج ومناقشتها

إن عملية عرض النتائج ومناقشتها تتطلب استخدام أدوات وطرق مختلفة، لتسهيل حل إشكالية الدراسة، لذا سنحاول في هذا الجزء عرض طريقة النتائج المتحصل عليها وتحليلها وتفسيرها بالاعتماد على المعلومات المتحصل عليها من طرف المؤسسات وتلخيصها في أشكال مختلفة لتسهيل عملية قراءة النتائج المتحصل عليها وبشكل دقيق.

المطلب الأول: عرض النتائج

تضمن هذا المحور أربعة أسئلة شخصية تتعلق بالشخص المستوجب، هذه الأسئلة مكنتنا من التعريف أكثر بمفردات العينة المدروسة.

أولا: محور المعلومات الشخصية

1 -البيانات المتعلقة بالجنس

الشكل (2-1): بيانات متعلقة بجنس أفراد العينة

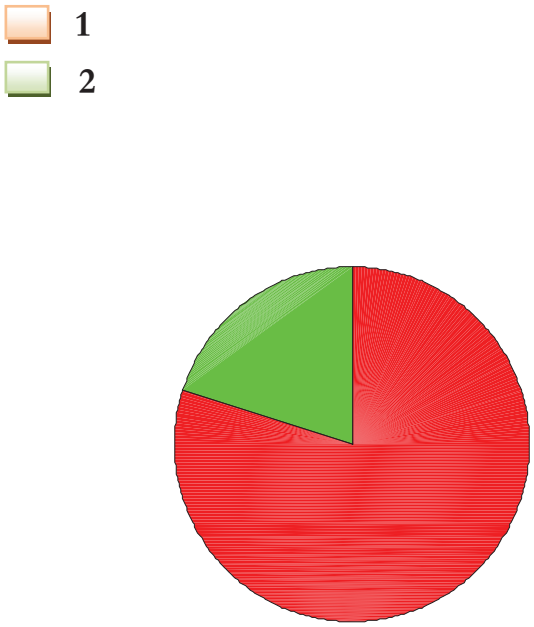

المصدر: مخرجات **Spss** بالاعتماد على نتائج الاستبيان (**1ذكر،2أنثى**)

2 -بيانات متعلقة بالعمر

الشكل(2-2): بيانات متعلقة بعمر أفراد العينة

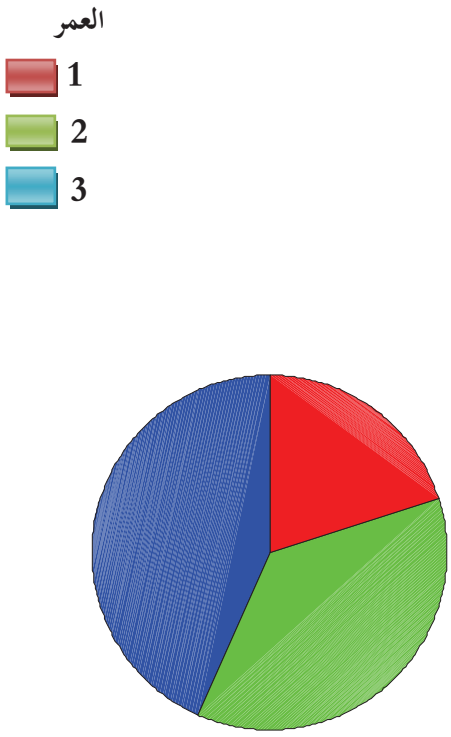

المصدر: مخرجات **Spss** بالاعتماد على نتائج الاستبيان (**1**وهو **25**سنة فأقل،**2**من**25**إلى**40**،**3**من**40**فأكثر)

3 -بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي

الشكل (2-3): بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي

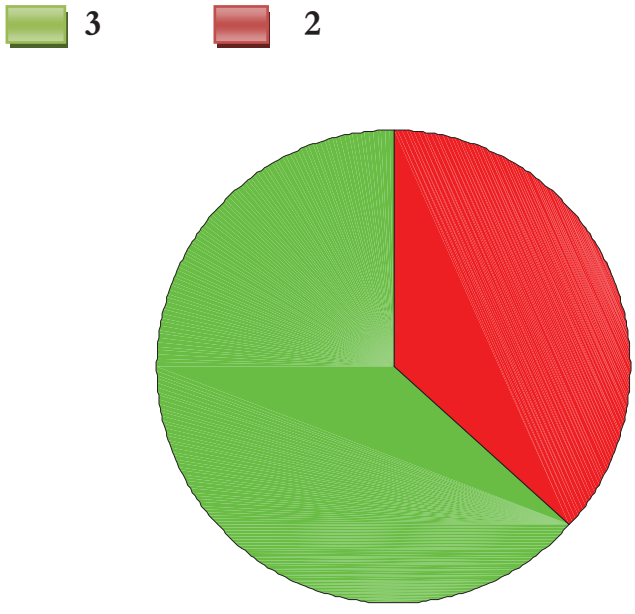

المصدر: مخرجات **Spss** بالاعتماد على نتائج الاستبيان (**2**ثانوي، **3**جامعي)

4 -بيانات متعلقة بسنوات الخبرة لأفراد العينة

الشكل(2-4): بيانات متعلقة بسنوات الخبرة لأفراد العينة

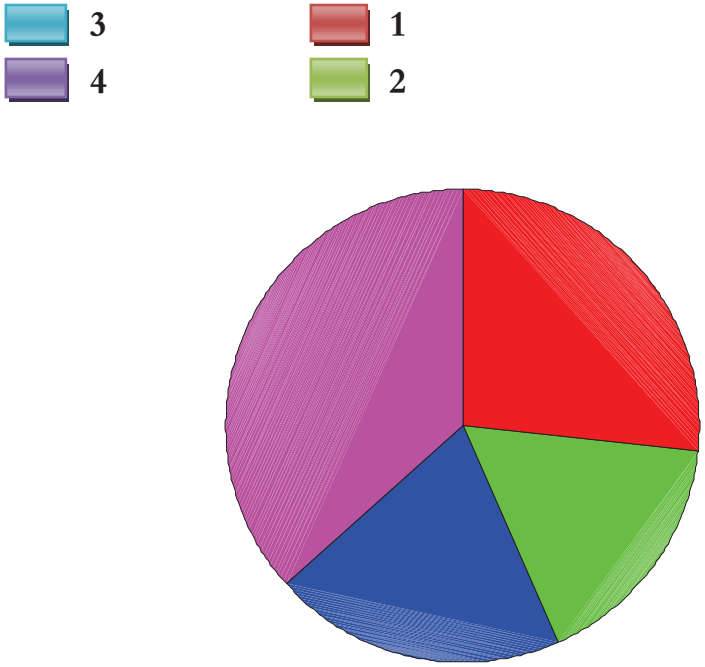

المصدر: مخرجات **Spss** بالاعتماد على نتائج الاستبيان

(1أقل من 5سنوات، 2من5إلى10سنوات، 3من10إلى15سنة، 4أكثر من15سنة)

ثانيا: نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير القروض المصرفية

سيتم في الجدول (2-5) بعرض تلخيص لنتائج الاستبيان الخاص بمتغير القروض المصرفية والذي اقتصر على تسعة أسئلة كانت كما يلي:

السؤال الأول: القروض المصرفية تلعب دور مهم في تطوير الاقتصاد للبلاد.

السؤال الثاني: القروض المصرفية تمول المؤسسات والأفراد بالأموال اللازمة.

السؤال الثالث: تتجه المؤسسة نحو الأحسن من خلال القروض المصرفية.

السؤال الرابع: تساعد القروض المصرفية لتحقيق أهداف المؤسسة.

السؤال الخامس: تشجعك القروض إلى الزيادة في الاستثمارات.

السؤال السادس: تسعى دائما إلى اللجوء للقروض المصرفية لتوفير المبالغ اللازمة.

السؤال السابع: الآراء المختلفة عن القروض المصرفية تجعلك تسعى للحصول عليها.

السؤال الثامن: هل القرض الذي تحصلت عليه مؤسستكم كان كافي بالغرض.

السؤال التاسع: بصفة عامة القروض المصرفية كانت عامل مهم في تطوير المؤسسة.

الجدول (2-5): نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير القروض المصرفية

رقم السؤال	الوزن النسبي التكرارت			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
	أوافق	محايد	غيرموافق				
1	76.7	6.7	16.7	2.6	0.770	.000	أوافق
2	100	_	_	3.00	0.000	.000	أوافق
3	100	_	_	3.00	0.000	.000	أوافق
4	93.3	6.7	_	2.93	0.254	.000	أوافق
5	90.0	3.3	6.7	2.83	0.531	.000	أوافق
6	86.7	13.3	_	2.87	0.346	.000	أوافق
7	63.3	30.0	6.7	2.57	0.626	.000	أوافق
8	73.3	10.0	16.7	2.57	0.774	.000	أوافق
9	56.7	43.3	_	2.13	1.008	.000	أوافق
الإجمالي	**82.22**	**12.58**	**5.2**	**2.72**	**0.4787**	**.000**	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج التحليل الإحصائي **Spss**

ثالثا: نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير التمويل

سيتم في الجدول (2-6) عرض تلخيص لنتائج الاستبيان الخاصة بمتغير التمويل والذي اقتصر على ثمانية أسئلة كانت كما يلي:

السؤال العاشر: التمويل هو توفير المبالغ النقدية اللازمة لتطوير مشروع عام أو خاص.

السؤال الحادي عشر: مهما تنوعت المشروعات فإنها تحتاج إلى تمويل لتواصل مشروعها.

السؤال الثاني عشر: التمويل له دور فعال في تحقيق سياسة البلاد التنموية.

السؤال الثالث عشر: ساعدك القرض في حل مشكلتك التمويلية.

السؤال الرابع عشر: تعتبر القروض سياسة تمويلية ناجحة لتطوير المؤسسات.

السؤال الخامس عشر: يعتبر التمويل من خلال التمويل الذاتي ومن خلال السوق المالي بواسطة مختلف الأدوات المالية و التمويل بالقروض المصرفية من أهم الطرق التقليدية للتمويل على مستوى المؤسسة الاقتصادية.

السؤال السادس عشر: تعتبر التقنيات المستحدثة لتمويل المؤسسات الاقتصادية من أهم نتائج سياسات التحرير المالي والمصرفي والتي أعطتها أكثر مرونة مالية لتلبية احتياجاتها.

السؤال السابع عشر: ساهمت المرحلة الانتقالية لاقتصاد السوق التي يشهدها الاقتصاد الجزائري، في تطوير واستحداث ميكانزمات جديدة لتمويل المؤسسات الاقتصادية، وخلق تقنيات مستحدثة للتمويل.

الجدول (2–6) نتائج الاستبيان الخاصة بمتغير التمويل

رقم السؤال	الوزن النسبي التكرارات			الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مستوى الدلالة	درجة الموافقة
	أوافق	محايد	غيرموافق				
1	53.3	10.0	36.7	2.17	0.950	.000	أوافق
2	96.7	_	3.3	2.93	0.365	.000	أوافق
3	96.7	_	3.3	2.93	0.365	.000	أوافق
4	96.7	_	3.3	2.93	0.365	.000	أوافق
5	96.7	_	3.3	2.93	0.365	.000	أوافق
6	96.7	_	3.3	2.39	0.365	.000	أوافق
7	53.3	_	46.7	2.07	1.015	.000	أوافق
8	86.7	_	13.3	2.73	0.691	.000	أوافق
الاجمالي	**84.6**	**1.25**	**14.15**	**2.70**	**0.5601**	**.000**	أوافق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي **Spss**

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

الفرع الأول: تحليل نتائج عناصر الاستبيان

أولا: تحليل محور المعلومات الشخصية

تضمن هذا المحور أربعة أسئلة شخصية تتعلق بالشخص المستوجب، هذه الأسئلة مكنتنا من التعريف أكثر بمفردات العينة المدروسة.

1. **بيانات متعلقة بالجنس**

نلاحظ من خلال الشكل (2-1) المتعلق بجنس عينة الدراسة أن عدد الذكور أكبر من عدد الإناث، إذ بلغ عدد الذكور 24 وبنسبة 80 % من حجم العينة، وبلغ عدد الإناث 6 وبنسبة 20 % من حجم العينة.

2.بيانات متعلقة بالجنس

نلاحظ من خلال الشكل (2-2) أن معظم أعمار العينة محل الدراسة تتراوح أعمارهم من 40 سنة فأكثر، والذي بلغ عددهم 13 وبنسبة 43.3 % من حجم العينة، وبلغت نسبة مسيري المؤسسات التي تتراوح أعمارهم من 25 إلى 40 سنة وبنسبة 36.7 % وبلغ عددهم 11. أما الأقل من 25 سنة فكان عددهم 5 وبنسبة 20 % من حجم العينة.

3.بيانات متعلقة بالمستوى التعليمي

يبين الشكل (2-3) أن أغلبية مسيري المؤسسات هم جامعيين وهم يتمتعون بالكفاءة والقدرة على تسيير العمل، حيث بلغت نسبتهم 63.3 % من حجم العينة، ونسبة 36.7 % للمستوى الثانوي.

4.بيانات متعلقة بسنوات الخبرة

يبين الشكل (2-4) أن أغلبية أفراد العينة الذين كانت سنوات خبرتهم أكثر من15 سنة، وصل عددهم إلى 11 وبنسبة 36.7 % من حجم العينة، والذين هم أقل من 5 سنوات كانوا 8 وبنسبة 26.7 % ،ومن 10 إلى 15 سنة 6 من أفراد العينة وبنسبة 20 % ، أما الذين كانت سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى 10 سنوات فكانوا 5 وبنسبة 16.7 % من حجم العينة.

ثانيا: تحليل المحور الخاص بالقروض المصرفية

سيتم غي هذا الجزء تحليل النتائج الخاصة بالقروض المصرفية تحليلا جزئيا بداية بكل عنصر من عناصر المتغير، ومن ثم تحليل المتغير ككل، وصولا إلى الحكم على القروض المصرفية.

1-يلاحظ من خلال الجدول (2-5) أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت موجه نحو (أوافق)، وهذا ما يوضح الوزن النسبي للتكرارات لدرجة أوافق محصورة بين (56.7 % و 100%) وأن الوزن النسبي أي نسبة التأثير المتوسط لأعلى درجة لجميع فقرات المحور 82.22 %

2-يلاحظ أيضا أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي2.7222 وهو أقل من الوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (2)، والانحراف المعياري بلغ0.29433 ، وأن مستوى الدلالة يساوي 000.، وهي أقل من مستوى الدلالة المحتسب 0.01، وهذا يدل على وجود علاقة بين جميع عناصر الأسئلة التسعة والمتغير ككل.

3-يلاحظ تراوح الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور بين (2.13 و 2.93)، وهذه القيم إيجابية على مستوى كل فقرة، وهذا الوسط أقل من الوسط الحسابي الافتراضي (2)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يؤكدون على حصول مؤسساتهم على قروض، والخلاصة من خلال تحليل الفقرات، وبناءا على النتائج المتحصل عليها، أن المؤسسات محل الدراسة تلجأ للقروض المصرفية لتلبية متطلباتها.

ثالثا: تحليل المحور الخاص بمتغير التمويل

1-يلاحظ من خلال الجدول (6-2) أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت موجهة نحو (أوافق)، وهذا ما يوضحه الوزن النسبي لتكرارات جميع الأسئلة الثمانية، إذ كانت جميع التكرارات لدرجة أوافق على تمويل المؤسسات محصورة بين (53.3 % و 96.7%)، وأن الوزن النسبي أي نسبة التأثير المتوسطة لأعلى درجة لفقرات المحور 84.6 % .

2-يلاحظ أن الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور يساوي 2.7042 ، وهو أقل من الوسط الحسابي الافتراضي للدراسة (2)، والانحراف المعياري بلغ 0.34970 ، وأن مستوى الدلالة يساوي 000.، وهي أقل من مستوى الدلالة المحتسب 0.01، وهذا يدل على وجود علاقة بين جميع الأسئلة الثمانية والمتغير ككل.

3-يلاحظ تراوح الوسط الحسابي لجميع فقرات المحور بين (2.07 و 2.93)، وهذه القيم إيجابية على مستوى كل فقرة، وهذا الوسط أقل من الوسط الحسابي المفترض (2)، وهذا يدل على أن أفراد العينة يوافقون على التمويل بالقروض المصرفية، والخلاصة من خلال تحليل الفقرات، وبناءا على النتائج المتحصل عليها، أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على التمويل بالقروض المصرفية.

وبعد التأكد من حصول المؤسسات على تمويل، سوف نتطرق إلى استنتاج دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات محل الدراسة من خلال التحليل السابق للمتغيرين.

الفرع الثاني: العلاقة بين القروض المصرفية والتمويل

وهنا نتطرق من خلال ما سبق أن المؤسسات تعتمد على القروض المصرفية بشكل كبير في تلبية متطلباتها، خاصة في وقت الحاجة إليها، كما رأينا دورها الكبير والداعم في تمويل المؤسسات وهذا من خلال إجابات الاستبيان، حيث أن التمويل يساعد المؤسسة على تحسين الجانب المالي وهذا ما يدفع إلى توسيع الاستثمار مما يخلق زيادة الأرباح، القروض المصرفية تعتبر ممول رئيسي بالنسبة للمؤسسات إذ تحفزها على العمل والتقدم نحو الأحسن.

خلاصة الفصل:

تمت دراسة حالة كمحاولة لتقييم دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات، وذلك من خلال معرفة أن المؤسسات محل الدراسة تحصلت على قروض مصرفية واعتمدتها لتمويلها.

أين قمنا باستعمال الاستبيان كأداة من أدوات البحث العلمي قصد دراسة حصول المؤسسات محل الدراسة على قروض مصرفية وبالاعتماد على البرنامج الإحصائي **spss**، فتمثلت النتائج في أن المؤسسات تحصلت على قروض مصرفية وكان المتوسط الحسابي لأغلب أسئلة الاستبيان أكبر من 2.33، وهذا بالاعتماد على سلم ليكرت في التقييم.

الخاتمة العامة

تم من خلال هذا البحث دراسة دور القروض المصرفية في تمويل المؤسسات، حيث كانت الإشكالية الرئيسية تدور إلى أي مدى تساهم القروض المصرفية في تمويل المؤسسات.

نتائج اختبار الفرضيات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يثبت أن المؤسسات محل الدراسة تحصلت على قروض مصرفية، حيث أن القروض المصرفية هي الخدمات المقدمة للعملاء، والتي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، مما يساهم في تطويرها واستمرارها وتحقيق أهدافها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى.

ومن خلال النتائج المتحصل عليها يتبين أن المؤسسات محل الدراسة تعتمد على القروض المصرفية ودورها في تمويلها وذلك من خلال النتائج المتحصل عليها، إذ نجد المتوسط الحسابي الإجمالي للمتغيرين يتراوح مابين ( ) وهو أكبر من 2.33، كما جميع التكرارات للأوزان النسبية تتماشى مع درجة أوافق، بالإضافة إلى درجة المعنوية المتحصل عليها 000. =Sig≤0.01 وهي تعني دلالة إحصائية بين جميع عناصر المتغيرين والمتغير في حد ذاته وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية.

النتائج:

من خلال الدراسة التطبيقية توصلت إلى النتائج التالية:

إن المؤسسات تعتمد على القروض المصرفية في تمويلها حيث أن أغلب إجابات أفراد العينة كانت موجهة نحو أوافق على حصول المؤسسات على قروض مصرفية، وهذا ما وضحه الوزن النسبي للتكرارات أي أن نسبة التأثير لأعلى درجة لجميع فقرات المحور هي 82.22% .

وحسب ما وضحه المتوسط الحسابي والانحراف المعياري ومستوى الدلالة المحتسب وهو 000.، وهو أقل من مستوى الدلالة المحتسب وهنا كانت علاقة بين جميع عناصر أسئلة المتغير ككل.

لوحظ أن المتوسط الحسابي لجميع الفقرات محصور ما بين (2.13 و2.93) وهي قيم إيجابية على مستوى كل فقرة وهو يدل على أن أفراد العينة يؤكدون على الحصول على قروض مصرفية.

الخاتمة العامة

وأثبتت أن القروض المصرفية كان لها دور في تمويل المؤسسات، حيث أن أغلب بيانات أفراد العينة كانت موجهة نحو موافق على حصول المؤسسات على قروض مصرفية لغرض التمويل حسب ما وضحه الوزن النسبي للتكرارات أي أن نسبة التأثير لجميع فقرات المحور 84.6% ولوحظ أن المتوسط الحسابي يساوي 2.70 وأن مستوى الدلالة المحتسب 0.01 وهذا يدل على وجود علاقة بين جميع عناصر المتغير ككل، وأن المتوسط الحسابي محصور مابين (2.07و 2.93) وهي قيم إيجابية على مستوى كل فقرة، وبعد التأكد من حصول المؤسسات على تمويل فاستنتجت أن هناك علاقة بين التمويل والقروض المصرفية، حيث أن القروض المصرفية يساعد المؤسسات بشكل كبير في تلبية متطلباتها، خاصة في وقت الحاجة إليها، حيث أن التمويل يساعد المؤسسة على تحسين الجانب المالي وهذا ما يدفع إلى توسيع الاستثمار مما يخلق زيادة الأرباح، والتقدم نحو الأحسن.

توصيات البحث:

من خلال الدراسة يمكن تقييم بعض التوصيات للمؤسسات محل الدراسة

- على المؤسسات استغلال مبالغ القروض المصرفية أحسن استغلال
- الاهتمام بالتمويل لأنه أساس مزاولة النشاط

آفاق البحث:

يمكن اقتراح على الباحثين جوانب أخرى بخصوص هذا الموضوع، تساعدهم على البحث أهمها:

- إعداد الدراسة الميدانية على عدد كبير من المؤسسات منها الخاصة والعامة.
- دراسة سلبيات القروض المصرفية

قـائمة المراجع

أولا: الكتب

- المعطي رضا أ منير إبراهيم الهندي، أساسيات الاستثمار، منشآت المعارف للتوزيع، الإسكندرية، الطبعة2، 2006.
- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، 2000.
- خالد أمين عبد الله، إدارة العمليات المصرفية، دار وائل للنشر، عمان ، الطبعة1 ، 2006.
- سمير محمد عبد العزيز، التأجير التمويلي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، الطبعة1، 2001.
- سمير محمد عبد العزيز، اقتصاديات الاستثمار والتمويل والتحليل المالي، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، 1997.
- صلاح الدين حسن السيسي، إدارة الأموال وخدمات المصارف، دار الوسام، بيروت، 1998.
- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002.
- عبد الغفار حنفي رشيد، محفوظ أحمدة جودة، إدارة الائتمان، دار وائل للنشر، 1999.
- عبد الحميد عبد المطلب، البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية، مصر، 2000.
- فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن النوري،إدارة البنوك، دار وائل للنشر، 2000.
- محمد على محمد أحمد البنا، القرض المصرفي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة1، 2006.

- ناظم محمد نوري الشمري، النقود والمصارف، مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، الجمهورية العراقية، 1987.

ثانيا: الملتقيات

- خليل عبد القادر، بوفاسة سليمان، مداخلة، دور الوساطة المالية في التمويل غير المباشر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الملتقة الدولي، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17 و18 أفريل 2006، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، حسيبة بن بوعلي، الشلف.

المواقع الالكترونية:

www.acc4arba.com

الملحق رقم 2 مخرجات spss

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
VAR11	30	2.60	.770
VAR12	30	3.00	.000
VAR13	30	3.00	.000
VAR14	30	2.93	.254
VAR15	30	2.83	.531
VAR16	30	2.87	.346
VAR17	30	2.57	.626
VAR18	30	2.57	.774
VAR19	30	2.13	1.008
VAR21	30	2.17	.950
VAR22	30	2.93	.365
VAR23	30	2.93	.365
VAR24	30	2.93	.365
VAR25	30	2.93	.365
VAR26	30	2.93	.365
VAR27	30	2.07	1.015
VAR28	30	2.73	.691
TOTAL1	30	2.7222	.29433
TOTAL2	30	2.7042	.34970
N valide (listwise)	30		

Statistiques

		الجنس	العمر	المستوى التعليمي	الخبرة المهنية
N	Valide	30	30	30	30
	Manquante	0	0	0	0
Moyenne		1.20	2.23	2.63	2.67
Médiane		1.00	2.00	3.00	3.00
Mode		1	3	3	4
Ecart-type		.407	.774	.490	1.241
Variance		.166	.599	.240	1.540

الجنس

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	24	80.0	80.0	80.0
	انثى	6	20.0	20.0	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

العمر

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 52	6	20.0	20.0	20.0
	من 52 الى 04	11	36.7	36.7	56.7
	من 04 فاكثر	13	43.3	43.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

المستوى التعليمي

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ثانوي	11	36.7	36.7	36.7
	جامعي	19	63.3	63.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

الخبرة المهنية

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5 سنوات	8	26.7	26.7	26.7
	من 5 الى 01 سنوات	5	16.7	16.7	43.3
	من 01 الى 51 سنة	6	20.0	20.0	63.3
	اكثر من 51 سنة	11	36.7	36.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR11

		Fréquence	**Pour cent**	**Pourcentage valide**	**Pourcentage cumulé**
Valide	1	*5*	*16.7*	*16.7*	*16.7*
	2	*2*	*6.7*	*6.7*	*23.3*
	3	*23*	*76.7*	*76.7*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR12

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3	*30*	*100.0*	*100.0*	*100.0*

VAR13

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	3	*30*	*100.0*	*100.0*	*100.0*

VAR14

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	*2*	*6.7*	*6.7*	*6.7*
	3	*28*	*93.3*	*93.3*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR15

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	*2*	*6.7*	*6.7*	*6.7*
	2	*1*	*3.3*	*3.3*	*10.0*
	3	*27*	*90.0*	*90.0*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR16

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	2	*4*	*13.3*	*13.3*	*13.3*
	3	*26*	*86.7*	*86.7*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR17

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	*2*	*6.7*	*6.7*	*6.7*
	2	*9*	*30.0*	*30.0*	*36.7*
	3	*19*	*63.3*	*63.3*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR18

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	5	16.7	16.7	16.7
	2	3	10.0	10.0	26.7
	3	22	73.3	73.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR19

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	13	43.3	43.3	43.3
	3	17	56.7	56.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR21

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	11	36.7	36.7	36.7
	2	3	10.0	10.0	46.7
	3	16	53.3	53.3	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR22

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	1	3.3	3.3	3.3
	3	29	96.7	96.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR23

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	1	3.3	3.3	3.3
	3	29	96.7	96.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR24

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	1	3.3	3.3	3.3
	3	29	96.7	96.7	100.0
	Total	30	100.0	100.0	

VAR25

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	*1*	*3.3*	*3.3*	*3.3*
	3	*29*	*96.7*	*96.7*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR26

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	*1*	*3.3*	*3.3*	*3.3*
	3	*29*	*96.7*	*96.7*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR27

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	*14*	*46.7*	*46.7*	*46.7*
	3	*16*	*53.3*	*53.3*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

VAR28

		Fréquence	Pour cent	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	1	*4*	*13.3*	*13.3*	*13.3*
	3	*26*	*86.7*	*86.7*	*100.0*
	Total	*30*	*100.0*	*100.0*	

Corrélations

		TOTAL1	TOTAL2
TOTAL1	Corrélation de Pearson	*1*	*.761***
	Sig. (bilatérale)	.	*.000*
	N	*30*	*30*
TOTAL2	Corrélation de Pearson	*.761***	*1*
	Sig. (bilatérale)	*.000*	.
	N	*30*	*30*

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).